



صندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم الخليجية
AlAhli GCC Trading Equity Fund

الشروط والأحكام

شركة الأهلي المالية

صندوق يخضع لإشراف هيئة السوق المالية بموجب لائحة صناديق الاستثمار
تم اعتماد الصندوق، حسب شروطه وأحكامه، من قبل هيئة السوق المالية بتاريخ ١٤٢٩/١٢/١٨ هـ الموافق ٢٠٠٨/١٢/١٦ م، كان قد تم
اعتماد الصندوق في الأصل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ أكتوبر ٢٠٠٥ م

هذه هي النسخة المعدلة من شروط وأحكام صندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم الخليجية التي تعكس التغييرات في قائمة المصطلحات
والفقرة التاسعة، والعاشر، والفقرة الخامسة والعشرين من هذه الشروط والأحكام حسب اشعارنا المرسل إلى هيئة السوق المالية بتاريخ
٢٠١٧/٠٧/١١ م

على المستثمرين المحتملين قراءة هذه الشروط والأحكام بالكامل والحصول على الاستشارات القانونية
والضريبية والمالية والاستثمارية والشرعية قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في هذا الصندوق.

الرئيس التنفيذي

رئيس إدارة الالتزام

سارة بنت جماز السحيمي

علي بن فهد المرزوقي

إشعار هام

إذا ساورتك أية شكوك بشأن مضمون هذه الشروط والأحكام، فإن عليك طلب المشورة من مستشارك المالي.

تأسست شركة الأهلي المالية كشركة مساهمة مقفلة في المملكة العربية السعودية، وجرى تسجيلها في السجل التجاري برقم ١٠١٠٢٣١٤٧٤ بتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/١٤ م. وقام مجلس هيئة السوق المالية باعتماد شركة الأهلي المالية بموجب القرار رقم ٢٠٠٦-٢١٩-٧، المؤرخ ١٤٢٧/١٢/٣ هـ، الموافق ٢٠٠٦/١٢/٢٤ م، وحصلت على الترخيص رقم ٣٧-٠٦٠٤٦، وذلك للقيام بأعمال الأوراق المالية التالية: التعامل كأصيل ووكيل، والتعهد بالتغطية، وأعمال الإدارة والترتيب وتقديم المشورة، والقيام بأعمال الحفظ بخصوص الأوراق المالية.

- على المستثمرين المحتملين قراءة هذه الشروط والأحكام بالكامل قبل اتخاذ أي قرار استثمار يتعلق بالصندوق.
- تنطوي هذه الشروط والأحكام على معلومات معينة بشأن شراء وحدات في الصندوق، غير أنه يجب على المستثمرين الحصول على الاستشارات القانونية والضريبية والمالية والاستثمارية والشرعية قبل اتخاذ أي قرار بشأن شراء الوحدات في الصندوق.
- تم إعداد شروط وأحكام الصندوق طبقاً لأحكام لائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة")، الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم ٢٠٠٦-٢١٩-١، بتاريخ ١٤٢٧/١٢/٣ هـ، وفقاً لنظام السوق المالية، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٠، وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢ هـ الموافق ١٤٢٤/٦/٢ هـ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ١-٦١-٢٠١٦ وتاريخ ١٤٢٧/٨/١٦ هـ الموافق ٢٠١٦/٥/٢٣ م.
- تعتبر شركة الأهلي المالية ("الأهلي المالية")، بصفتها مدير هذا الصندوق، مسؤولة عن المعلومات المشمولة في هذه الشروط والأحكام. وحسب أفضل المعلومات المتاحة للأهلي المالية، (بعد أن بذلت كل الاهتمام والعناية المعقولة للتأكد من ذلك)، فإن المعلومات المشمولة في هذه الشروط والأحكام لا تنطوي على أي بيان غير صحيح أو مضلل، ولا تغفل أية أمور تتطلب اللائحة تضمينها فيها، وعليه فقد قبلت الأهلي المالية بالمسؤولية.
- يتم تزويد المستثمرين المحتملين بهذه الشروط والأحكام ليتمكنوا من الاشتراك في وحدات الصندوق. ويُمنع استخدام هذه الشروط والأحكام لأي غرض آخر. كما تشكل هذه الشروط والأحكام ملكية قانونية لمدير الصندوق ولا يجوز توزيعها أو نسخها كلياً أو جزئياً ولا يجوز الإفصاح عن أي جزء من مضمونها دون الحصول على إذن خطي مسبق من مدير الصندوق.
- على المستثمرين المحتملين ألا ينظروا إلى محتوى هذه الشروط والأحكام باعتبارها مشورة بشأن أية أمور قانونية أو ضريبية أو شرعية أو استثمارية أو أية أمور أخرى، وحرى بهم طلب مشورة المختصين في شئون الدنيا والدين بخصوص شراء الوحدات أو حيازتها أو التصرف بها.
- لدى قيام المستثمر المحتمل بتوقيع هذه الشروط والأحكام، فإنه يكون قد وافق على قيام مدير الصندوق باستثمار مبالغ الاشتراكات بالنيابة عنه طبقاً لهذه الشروط والأحكام.
- إن الأهلي المالية لم تفوض أي شخص بإعطاء أية معلومات أو تقديم أية تعهدات فيما يتعلق بعرض وحدات في الصندوق ("الوحدات") بخلاف تلك المعلومات والتعهدات المشمولة في هذه الشروط والأحكام، ولو كان ذلك قد حدث، فإنه يجب عدم الاعتماد على تلك المعلومات أو التعهدات باعتبارها مقدمة من الأهلي المالية. وإن تسليم هذه الشروط والأحكام (سواء أكان أم لم يكن مصحوباً بأية تقارير) أو إصدار الوحدات، لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن ظروف الأهلي المالية لم تتغير منذ ذلك التاريخ.
- طبقاً لأحكام المادة (٥١) من لائحة صناديق الاستثمار، فإن توزيع هذه الشروط والأحكام وعرض الوحدات متاح ومسموح به لجميع الأشخاص، ومع ذلك، فإن الأهلي المالية تلقي بالمسؤولية على كل شخص تصل إليه هذه الشروط والأحكام، أو يكتب بوحدها، ان يتعرف على أية قيود قد تسري عليه بسبب جنسيته أو مكان إقامته. وإن هذه الشروط والأحكام لا تشكل عرضاً أو دعوة من أي شخص لدى أي سلطة اختصاص لا تجيز ذلك العرض أو تلك الدعوى، كما ولا تشكل عرضاً أو دعوة لأي شخص لا يحق له نظاماً تلقي ذلك العرض أو تلك الدعوة.
- يهدف الصندوق إلى تحقيق عوائد طويلة الأجل من خلال الاستثمار في الأسهم وبالتالي فإن المستثمر ينصح بالحكم على أداء الصندوق خلال فترة خمس سنوات فأكثر. يجب على المستثمر أن يكون مدركاً لإمكانية الخسارة عند انخفاض قيمة الوحدات المستثمرة إلى مستوى أقل من بداية الاستثمار. هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء الصندوق، كالتغيرات في أوضاع السوق واستجابته للتغيرات الاقتصادية، والسياسية، أو المالية الأخرى كما أن نوع الأسهم المستثمرة يؤثر على أداء الصندوق وإمكانية انخفاض قيمتها مما قد يعرض المستثمر للخسارة. بالإضافة إلى ذلك فإن الهبوط في أسعار صرف عملات هذه الدول يؤدي إلى الخسارة. إلا أن التنوع الواسع للصندوق عبر أسواق الأسهم الخليجية سوف يعمل على تقليل عامل المخاطرة هذه.
- إن هذه الشروط والأحكام مؤرخة (١٨-١٢-١٤٢٩ هـ الموافق ١٦-١٢-٢٠٠٨ م)، وهي سارية اعتباراً من ذلك التاريخ. ويجوز في أي وقت تغيير هذه الشروط والأحكام بشروط وأحكام جديدة بما يتفق مع متطلبات اللائحة.

قائمة المحتويات:

قائمة المصطلحات

ملخص الصندوق

شروط وأحكام الصندوق

١. اسم صندوق الاستثمار
 ٢. عنوان المكتب الرئيسي لمدير الصندوق
 ٣. تاريخ البدء
 ٤. الهيئة المنظمة
 ٥. تاريخ إصدار هذه الشروط والأحكام أو آخر تحديث لهما
 ٦. الاشتراك
 ٧. عملة الصندوق
 ٨. أهداف صندوق الاستثمار
 ٩. استراتيجيات الاستثمار الرئيسية
 ١٠. المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق
 ١١. الرسوم والمصاريف
 ١٢. مصاريف التعامل
 ١٣. التصفية وتعيين مصف
 ١٤. مجلس إدارة الصندوق
 ١٥. مدير الصندوق
 ١٦. أمين الحفظ
 ١٧. مراجع الحسابات
 ١٨. القوائم المالية السنوية المراجعة
 ١٩. خصائص الوحدات
 ٢٠. معلومات أخرى
 ٢١. صناديق الاستثمار المطابقة للشريعة الإسلامية
 ٢٢. صناديق الاستثمار العالمية
 ٢٣. الطرح الأولي
 ٢٤. استثمار مدير الصندوق في الصندوق
 ٢٥. إجراءات الاشتراك والاسترداد
 ٢٦. تقويم أصول صندوق الاستثمار
 ٢٧. رسوم الاسترداد المبكر
 ٢٨. إنهاء الصندوق
 ٢٩. رفع التقارير لمالكي الوحدات
 ٣٠. تضارب المصالح
 ٣١. سياسات حقوق التصويت
 ٣٢. تعديل شروط وأحكام الصندوق
 ٣٣. إجراءات الشكاوى
 ٣٤. النظام المطبق
 ٣٥. الالتزام بلانحة صناديق الاستثمار
 ٣٦. ملخص الإفصاح المالي والأداء السابق
- ملحق المعايير الشرعية

قائمة المصطلحات:

صندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم الخليجية.	الصندوق
شركة الأهلي المالية (سجل تجاري رقم ١٠١٠٢٣١٤٧٤)، والتي يقع مقرها المسجل في طريق الملك سعود، ص ب ٢٢٢١٦ ، الرياض ١١٤٩٥، المملكة العربية السعودية.	مدير الصندوق أو الشركة أو الأهلي المالية
مجلس إدارة الصندوق، على النحو المبين في القسم ١٤ من الشروط والأحكام.	المجلس
هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية وهي الجهة المنظمة لعمل السوق المالية السعودية.	الهيئة السعودية
نظام السوق المالية بالمملكة العربية السعودية، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٠)، وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ (١٦ يونيو ٢٠٢٣م).	النظام
تعني لائحة صناديق الاستثمار، الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية.	اللائحة
تعني هذه الشروط والأحكام الموضوعة خصيصاً للصندوق.	الشروط والأحكام
مؤشر ستاندرد آند بورز للإستثمار في الأسواق الخليجية العربية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.	المؤشر
الريال السعودي.	ريال سعودي
أي يوم يعمل فيه الأشخاص المرخص لهم وتكون فيه البنوك مفتوحة بصورة عادية للعمل في المملكة العربية السعودية ، ولا يشمل ذلك أية عطلة رسمية بالمملكة العربية السعودية.	يوم عمل بالمملكة
أي يوم يتم فيه بيع واسترداد وحدات صندوق الاستثمار.	يوم التعامل
اليوم الذي يتم فيه تقويم الوحدات في الصندوق.	يوم التقويم
النموذج المستخدم لاسترداد الوحدات.	نموذج الاسترداد
الرسوم المحصلة للاشتراك في الصندوق.	رسوم الاشتراك
النموذج المستخدم للاشتراك في الصندوق.	نموذج الاشتراك
مجموع المبلغ المدفوع من المستثمر لمدير الصندوق لأجل الاستثمار في الصندوق بعد خصم الاشتراك.	مبالغ الاشتراك رسوم
النموذج المستخدم لتحويل الوحدات بين بعض صناديق الأهلي الاستثمارية.	نموذج تحويل الوحدات
هو برنامج يتيح للمشاركين الاشتراك بمبالغ ثابتة وعلى أساس شهري.	برنامج الاشتراك المنتظم
حصة مالكي الوحدات في أي صندوق استثمار يتكون من وحدات بما في ذلك أجزاء الوحدة، وتعامل كل وحدة على أنها تمثل حصة مشاعة في أصول صندوق .	الوحدات
شخص يرخص له بموجب لائحة الأشخاص المرخص لهم للقيام بنشاطات حفظ الأوراق المالية.	أمين الحفظ المالية

السنة المالية	السنة المالية للصندوق.
المستثمر	أي مستثمر في الصندوق، ومالك للوحدات أو أي شخص يتقدم بطلب للاستثمار في الصندوق.
الاستثمارات	النقد والأسهم و وحدات الصناديق الأخرى والأصول ذات العلاقة المملوكة للصندوق.
حساب الاستثمار الأهلّي	حساب صناديق الاستثمار الذي يحتفظ فيه المستثمرون بوحداتهم في صناديق الاستثمار لدى المالية.
صافي قيمة الأصول	قيمة الأصول الخاصة بالصندوق، مخصوماً منها إجمالي الخصوم.
السجل	تعني هذه الكلمة سجل مالكي الوحدات والذي يحتفظ به مدير الصندوق، أو أي طرف يعينه مدير الصندوق لحفظ ذلك السجل.
المعايير الشرعية	المعايير التي تحددها الهيئة الشرعية للاستثمار في الأوراق المالية كما هو موضح في ملحق المعايير الشرعية.
الهيئة الشرعية	الهيئة الشرعية للبنك الأهلي التجاري.
صناديق المؤشرات المتداولة	هي صناديق استثمارية مقسمة إلى وحدات متساوية يتم تداولها في سوق الأوراق المالية خلال فترات التداول كتداول أسهم الشركات، وتجمع هذه الصناديق مميزات كلا من صناديق الاستثمار المشتركة والأسهم.
الظروف الاستثنائية	حالات الأزمات الاقتصادية الحادة أو الاضطرابات السياسية أو الحالات الأخرى التي يؤدي حدوثها إلى تراجع حاد في أسواق الأسهم.
تداول	شركة السوق المالية السعودية.
الصكوك	هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق معنوية أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص.
المرابحة	بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشترها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع سواء وقعت من دون وعد سابق وهي المرابحة العادية، أو وقعت بناء على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق مؤسسة مالية وهي المرابحة المصرفية.
ال طرح العام الأولي	طرح أسهم الشركة للتداول العام (الاكتتاب) في السوق المالي لأول مرة، ويمثل ذلك انتقال ملكية الشركة من خاصة إلى عامة.
السوق الرئيسية	السوق التي تُتداول فيها الأسهم التي يتم تسجيلها وقبول إدراجها بموجب قواعد التسجيل والإدراج.
السوق الموازية	السوق التي تُتداول فيها الأسهم التي يتم تسجيلها وقبول إدراجها بموجب قواعد التسجيل والإدراج في السوق الموازية.
صندوق الاستثمار العقاري	صندوق استثمار عقاري مطروح طرحاً عاماً تُتداول وحداته في السوق، ويتمثل هدفه

المتداول (ريت)

الاستثماري الرئيس في الاستثمار في عقارات مطورة تطويراً إنشائياً، قابلة لتحقيق دخل دوري وتأجيري، وتوزع نسبة محددة عادةً من صافي أرباح الصندوق نقداً على مالكي الوحدات في هذا الصندوق خلال فترة عمله، وذلك بشكل سنوي بحد أدنى.

القنوات البديلة

هي القنوات التي يمكن من خلالها قبول طلبات الاشتراك والاسترداد، غير فروع مدير الصندوق، وتشمل الهاتف والموقع الإلكتروني المعتمدين من مدير الصندوق.

حقوق الأولوية

أسهم إضافية تُطرح لمساهمي المصدر وتمنحهم الحق في الاكتتاب فيها بما يتناسب مع نسب تملكهم.

صفقات أسواق النقد

الودائع قصيرة الأجل، وصفقات المتاجرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الأسهم الخليجية

الشركات العامة المدرجة في الأسواق الرئيسية و/أو الثانوية في أسواق الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ملخص الصندوق:

عملة الصندوق	الريال السعودي.
درجة المخاطرة	مرتفع المخاطر.
المؤشر الإرشادي	مؤشر ستاندرد آند بورز للاستثمار في الأسواق الخليجية العربية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
أهداف الصندوق	نمو رأس المال على المدى الطويل، من خلال الاستثمار في شركات خليجية ، مدرجة في مختلف أسواق المال الخليجية، على أن تكون تلك الشركات متقيدة بمعايير الشريعة الإسلامية المتعلقة بالاستثمار.
الحد الأدنى للاشتراك	٥٠٠٠ ريال سعودي.
الحد الأدنى للاشتراك الإضافي	٢٠٠٠ ريال سعودي.
الحد الأدنى للاشتراك عن طريق برامج الاشتراك المنتظم والاشتراك الإضافي للفتوات البديلة	١٠٠ ريال سعودي.
الحد الأدنى للمبلغ المسترد	٢٠٠٠ ريال سعودي.
أيام التقويم	كل يوم عمل بالمملكة.
أيام التعامل	كل يوم عمل بالمملكة.
أيام قبول طلبات الاشتراك والاسترداد	كل يوم عمل سعودي.
آخر موعد لاستلام طلبات الاشتراك والاسترداد	قبل أو عند الساعة العاشرة صباحا (١٠) من يوم الاشتراك على أن يكون يوم تعامل.
رسوم الاشتراك	بحد أقصى ٢ ٪ تحسب على أساس المبلغ المدفوع من قبل المستثمر.
رسوم الإدارة	١,٨٥ ٪ من صافي قيمة أصول الصندوق.
عائدات الاسترداد	تتاح للمستثمر خلال أربعة (٤) أيام عمل بعد يوم التقويم ذو العلاقة.
الرسوم الأخرى	يتم تحميل الصندوق مصروفات إضافية (كأتعاب مراجعة الحسابات النظامية، والرقابة الشرعية وحفظ الأسهم ومعالجة البيانات، وأية مصروفات أخرى مسموح بها نظاميا ومن غير المتوقع أن تزيد هذه المصاريف مجتمعة عن ١ ٪ من إجمالي صافي قيمة أصول الصندوق.
تاريخ الطرح	أكتوبر ٢٠٠٥ م.
سعر الوحدة عند بداية الطرح	ريال سعودي واحد.

الشروط والأحكام:

١. اسم الصندوق

صندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم الخليجية
AlAhli GCC Trading Equity Fund

٢. عنوان المكتب الرئيس لمدير الصندوق

شركة الأهلي المالية، المملكة العربية السعودية
البرج ب، طريق الملك سعود، ص.ب. ٢٢٢١٦، الرياض ١١٤٩٥
هاتف: +٩٦٦ ٩٢٠٠٠٢٣٢
فاكس: +٩٦٦ ١١٤٠٦٠٠٤٩

لمزيد من المعلومات حول مدير الصندوق، يرجى زيارة الموقع التالي www.alahlicapital.com

٣. تاريخ البدء

بدأ الصندوق في قبول طلبات الاشتراك بتاريخ أكتوبر ٢٠٠٥ م.

٤. الهيئة المنظمة

إن مدير الصندوق هو شركة الأهلي المالية، وكان مجلس هيئة السوق المالية قد رخص مدير الصندوق بموجب القرار رقم ٢٠٠٦-٢١٩-٧، بتاريخ ١٤٢٧/١٢/٣ هـ الموافق ٢٠٠٦/١٢/٢٤ م، بموجب الترخيص رقم ٣٧-٠٦٠٦٤، وذلك لممارسة أنشطة التعامل كأصيل ووكيل، والتعهد بالتغطية، والإدارة، والترتيب وتقديم المشورة، والحفظ في أعمال الأوراق المالية.

٥. تاريخ إصدار هذه الشروط والأحكام أو آخر تحديث لهما

صدرت شروط وأحكام الصندوق بتاريخ أكتوبر ٢٠٠٥ م، وتم تعديلها والحصول على موافقة الهيئة على الاستمرار في طرح وحدات الصندوق بتاريخ ١٤٢٩/١٢/١٨ هـ الموافق ٢٠٠٨/١٢/١٦ م، وتم تحديثها في ١٤٣٨/١١/١٧ هـ الموافق ٢٠١٧/٠٧/٢٣ م.

٦. الاشتراك

١,٦ إن الحد الأدنى لمبلغ الاشتراك الأولي هو خمسة آلاف (٥٠٠٠) ريال سعودي.

٢,٦ يجب أن تكون عمليات الاشتراك الإضافي بمبلغ لا يقل عن ألفي (٢٠٠٠) ريال سعودي، ويمكن أن تتم عمليات الاشتراك في الصندوق أو التحويل إليه بمبالغ أقل من هذه المبالغ وذلك عن طريق القنوات البديلة (الهاتف والانترنت) وبرنامج الاشتراك المنتظم "ثمار" وهو برنامج يتيح للمستثمرين الاشتراك بمبالغ ثابتة وعلى أساس شهري.

٣,٦ يجب على مالكي الوحدات الاحتفاظ بوحدات لا تقل قيمتها عن ألفي (٢٠٠٠) ريال سعودي، كما يجب ألا تقل قيمة المبلغ المراد استرداده عن (٢٠٠٠) ريال، باستثناء استرداد وامتلاك الوحدات عن طريق برامج الاشتراك المنتظم.

٧. عملة الصندوق

تم تحديد عملة الصندوق باعتبارها الريال السعودي. وفي حال الاشتراك بعملة أخرى غير الريال السعودي، فإن سعر الصرف المستخدم في هذه الحالة سوف يخضع لأسعار الصرف السائدة في حينها. هذا ويتحمل مالك الوحدات أي تقلب في أسعار الصرف.

٨. أهداف صندوق الاستثمار

صندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم الخليجية هو صندوق استثماري مفتوح يهدف إلى تحقيق النمو في رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية وفقاً للمعايير الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية للصندوق. ولن يدفع الصندوق أي توزيعات على مالكي الوحدات. وبدلاً من ذلك، سيتم إعادة استثمار الأرباح الرأسمالية والأرباح النقدية الموزعة في الصندوق.

المؤشر الإرشادي: مؤشر ستاندرد أند بورز للاستثمار في الأسواق الخليجية العربية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (العائد الكلي)، S&P GCC Composite Shariah Index (TR) ويمكن للمستثمرين متابعة أداء المؤشر على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة. يتم تزويد خدمة المؤشر عن طريق شركة ستاندرد اند بورز (S&P) للخدمات المالية.

٩. استراتيجيات الاستثمار الرئيسية

سيتم استخدام استراتيجيات الاستثمار الرئيسية التالية لتحقيق أهداف الصندوق:

١,٩ الاستثمار بشكل أساسي في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق الخليجية المتوافقة مع المعايير الشرعية ويشمل ذلك الطروحات الأولية وحقوق الأولوية، وصناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) المرخصة من هيئة السوق المالية و/أو

الهيئات الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للصندوق الاستثمار في صناديق الاستثمار العقاري المتداولة، وأسهم الشركات المدرجة في السوق الموازية السعودية (نمو) ويشمل ذلك الطروحات الأولية وحقوق الأولوية. كما يجوز للصندوق الاستثمار في صناديق استثمارية تستثمر في الأسواق السعودية أو الخليجية. يمكن للصندوق استثمار الفائض النقدي في صفقات أو صناديق أسواق النقد المتوافقة مع الشريعة.

٢,٩ يركز الصندوق استثماراته، في الظروف العادية، في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق الخليجية والتي تنطبق عليها المعايير الشرعية، ويجوز للصندوق في الظروف الاستثنائية بيع كامل الأصول أو بعضها والاحتفاظ بقيمتها نقداً، و/أو في صناديق أسواق النقد، و/أو صفقات أسواق النقد المتوافقة مع الشريعة.

٣,٩ يقوم مدير الصندوق بإدارة المحفظة بطريقة نشطة، وتخضع الاستثمارات في الصندوق لإجراءات الاستثمار المتبعة لدى مدير الصندوق والتي تتضمن الفحص الكمي وتحليل الشركات والمراجعة الدقيقة، حيث يقوم فريق إدارة الأصول بإجراء التحليل الأساسي للشركة، وتقييم جودة الإدارة، ومستوى المخاطرة، والخطط المستقبلية للشركة.

في حال استثمار الصندوق في أدوات أسواق النقد سيكون الحد الأدنى للتصنيف الائتماني للأوراق المالية والأطراف النظرية حسب ما تحدده إحدى وكالات التصنيف الائتماني الدولية والمصنفة بحد أدنى كتالي: ستاندرد أند بورز - BBB/ موديز Baa3 / فنتش - BBB. وفي حال عدم وجود تصنيف ائتماني لاستثمارات الصندوق أو الأطراف النظرية، فإن مدير الصندوق سيقوم بتصنيف جودة الاستثمارات داخليا بناء على استقرار وسلامة المركز المالي للطرف النظير أو المصدر، علماً بأن الحد الأعلى لتعامل الصندوق مع الطرف النظير لن يتجاوز ٢٥٪ من صافي قيمة أصول الصندوق.

٤,٩ لن يقوم الصندوق بالاستثمار في أوراق مالية غير التي تم ذكرها سابقاً. إلا أنه من الممكن أن يستثمر الصندوق في أوراق مالية متوافقة مع الشريعة صادرة عن مدير الصندوق المؤسس لصندوق الاستثمار أو من تابعيه.

٥,٩ يطبق مدير الصندوق القيود الاستثمارية الواردة في المادة (٤١) من لائحة صناديق الاستثمار. كما يطبق مدير الصندوق القيود المذكورة أدناه بنسبة مئوية من قيمة صافي أصوله:

فئة الأصول	الحد الأدنى	الحد الأقصى
أسهم الشركات السعودية والخليجية المدرجة في الاسواق الرئيسية والموازية (بما في ذلك الاكتتابات الأولية وأسهم حقوق الأولوية) و صناديق الاستثمار العقاري المتداولة وصناديق المؤشرات المتداولة	٥٠٪	١٠٠٪
النقد، صناديق أسواق النقد المتوافقة مع الشريعة، صفقات أسواق النقد	٠٪	٥٠٪
صناديق استثمار أخرى تستثمر في أسواق الأسهم السعودية و/أو الخليجية	٠٪	٥٠٪

٦,٩ يحق للصندوق الحصول على تمويل متوافق مع المعايير الشرعية بحد أقصى ١٠٪ من صافي قيمة أصول الصندوق ولفترة استحقاق لا تزيد عن سنة لأغراض الاستثمار، ويستثنى من هذه النسبة التمويل لغرض تغطية طلبات الاسترداد.

٧,٩ يحق للصندوق استثمار حتى ٥٠٪ من قيمة صافي أصوله في صناديق استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة تمت الموافقة على طرحها طرحة عاماً من هيئة السوق المالية على أن تستثمر في الأسهم المدرجة في الأسواق السعودية أو الأسواق الخليجية أو صفقات أسواق النقد بما يتناسب مع عوائد ومخاطر الصندوق. وسيقتيد الصندوق بالقيود الواردة في لائحة صناديق الاستثمار عند الاستثمار في صناديق استثمارية أخرى.

٨,٩ قد يستثمر الصندوق في أدوات تحوط بعد الحصول على الموافقة الشرعية على ألا يزيد استثمار الصندوق في هذه الأدوات عن ١٠٪ من قيمة صافي أصوله.

١٠. أبرز مخاطر الصندوق

١,١٠ يعتبر الصندوق عالي المخاطر وليس هناك من تأكيد يمكن أن تقدمه شركة الأهلي المالية بأن ثمة زيادة ستحدث في قيمة الاستثمارات في الصندوق. قيمة الاستثمارات في الصندوق والدخل الناتج عنها يمكن أن تهبط، وليس هناك من ضمان يمكن أن تقدمه شركة الأهلي المالية بشأن تحقيق أهداف الاستثمار التي وضعها الصندوق. ولا يشكل الأداء السابق للصندوق - إن وُجد - مؤشراً على أي نمو في المستقبل لمعدلات العائد. ويجب على مالكي الوحدات أخذ عوامل المخاطر التالية بعين الاعتبار قبل الاستثمار في الصندوق:

مخاطر أسواق الأسهم: إن الاستثمار في سوق الأسهم يرتبط عادة بتقلبات سوقية عالية بالإضافة إلى إمكانية حدوث هبوط كبير ومفاجئ في قيمة الأسهم واحتمال خسارة جزء من رأس المال والتأثير السلبي على سعر الوحدة. وبالتالي فإن المخاطرة في استثمارات الأسهم تكون أعلى من مخاطر الاستثمار في أسواق النقد والمراجحات والأدوات الاستثمارية قصيرة الأجل الأخرى.

مخاطر الاستثمارات الشرعية: هي مخاطر تركيز الاستثمار في الشركات المتوافقة مع الضوابط الشرعية للاستثمار والتي تشمل أيضا مخاطر إمكانية التخلص من بعض الشركات بأسعار قد تكون غير مناسبة أحيانا بهدف الالتزام بالضوابط الشرعية للاستثمار الخاصة بالصندوق مما يؤثر سلبا على استثمارات الصندوق وأدائه وسعر الوحدة.

مخاطر الاستثمار في السوق الموازية: في حال استثمار الصندوق في أسهم الشركات المدرجة في السوق الموازية، فإن هذه الشركات قد تتصف بمستوى سيولة أقل من الشركات المدرجة في السوق الرئيسية لا سيما وأن المشاركة في هذه السوق مسموح لفئة محددة من المستثمرين، كما قد تكون أسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق الموازية أكثر تقلبا نظرا لأن نسبة التذبذب العليا والدنيا أعلى من نسبتها في السوق الأساسية. كما قد تكون الشركات المدرجة في هذا السوق حديثة التأسيس أو لها تاريخ تشغيلي قصير، ولديها موارد بشرية ومالية محدودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن متطلبات الإفصاح على الشركات المدرجة في هذا السوق أقل نسبيا من نظيراتها في السوق الرئيسية. وقد يؤثر كل ذلك على كفاءة تقييم مدير الصندوق لأداء الشركة وسعرها، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على أداء الصندوق وسعر الوحدة.

مخاطر الاستثمار في صناديق الاستثمار العقاري المتداولة (ريت): يمكن للصندوق الاستثمار في وحدات صناديق الاستثمار العقاري المتداولة، وبالتالي فإن هذه الصناديق قد تواجه مستوى منخفض من السيولة والتعامل. كما قد تواجه أسعار وحدات تلك الصناديق تقلبات نتيجة لحركة الأسواق بشكل عام وأسواق العقارات على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك ما يضمن أن صناديق الاستثمار العقاري المتداولة ستقوم بتوزيع الدخل على المستثمرين على أساس سنوي كما هو مطلوب بموجب الأنظمة لأن التوزيعات تعتمد على أداء الأصول الحقيقية، كما أن توزيع الدخل يعتمد على قدرة الصناديق على الوفاء بالتزاماتها إن وجدت. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار في هذه الصناديق يرتبط بمخاطر الأصول العقارية والتي قد تتأثر قيمتها أو تقويمها سلبا بسبب عوامل منها انخفاض معدلات الإيجار أو الإشغال، والمركز المالي للمستأجرين، وضعف البنى التحتية وغيرها.

مخاطر الائتمان والطرف النظير: مخاطر التغيير في الأوضاع المالية للأطراف المتعاقد معها نتيجة لتغيرات في الإدارة أو الطلب أو المنتجات والخدمات مما قد يؤدي إلى عدم وفائها بالتزامات أو العقود المتفق عليها، وبالتالي إلى انخفاض في أسعار الوحدات.

مخاطر خفض التصنيف الائتماني: إن أي تغيير بخفض التصنيف الائتماني من قبل وكالات التصنيف الائتماني في تصنيفات الإصدار/المصدر أو الطرف النظير ربما يؤثر سلبا على قيمة الاستثمارات، كما أن صافي قيمة أصول الصندوق وأسعار وحدات الصندوق يمكن أن تنخفض نتيجة لانخفاض قيمة تلك الأدوات الاستثمارية المملوكة للصندوق التي تم خفض تصنيفها الائتماني.

مخاطر الاعتماد على التصنيف الداخلي للأطراف النظرية: يتحمل مالكو الوحدات المخاطر المتعلقة بالاستثمار مع أطراف نظرية غير مصنفين ائتمانيا والتي يستثمر فيها الصندوق بناء على البحث والتحليل، ثم التقويم والتصنيف الائتماني الداخلي الذي يقوم به مدير الصندوق. حيث أن أي ضعف في الوضع المالي للطرف النظير ربما يؤدي إلى خفض قيمة صافي قيمة أصول الصندوق مما يؤثر سلبا على أسعار الوحدات.

المخاطر المتعلقة بالمصدر: وهي مخاطر التغيير في أداء المصدر نتيجة لتغيرات في الإدارة أو الأوضاع المالية والطلب على المنتجات أو الخدمات التي يقدمها المصدر مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة أسهمه وبالتالي تأثر أداء الصندوق وسعر الوحدة سلبا.

مخاطر التركيز: هي المخاطر الناتجة عن تركيز استثمارات الصندوق في بعض شركات وقطاعات السوق والذي يجعل أداء الصندوق عرضة للتقلبات الحادة نتيجة التغيير في الأوضاع الخاصة في الشركات والقطاعات التي يستثمر بها الصندوق والتي قد تؤثر على أداء الصندوق سلبا.

المخاطر الجيوسياسية: هي مخاطر التغيير في الأوضاع السياسية والقوانين السائدة في الدولة التي يهدف الصندوق إلى الاستثمار بأسواقها أو في الدول المجاورة والتي قد تؤثر على أداء الصندوق سلبا.

المخاطر التشريعية: هي التغيرات في البيئة التنظيمية والتشريعات وأنظمة المحاسبة واللوائح المحلية، والحكومية والتي تؤثر سلبا على قدرة مدير الصندوق على إدارة الصندوق أو قد تؤدي إلى انخفاض قيمة أسهم الشركات المستثمر فيها من قبل الصندوق وبالتالي يكون لها تأثير سلبي على أداء الصندوق وقيمة وحداته.

المخاطر الاقتصادية: هي مخاطر التغيير في الأوضاع الاقتصادية كالانكماش الاقتصادي ومعدلات التضخم وأسعار النفط والتي قد تؤثر سلبا على قيمة الأسهم المستثمر بها، وبالتالي يتأثر أداء الصندوق وقيمة وحداته سلبا.

مخاطر أسعار الفائدة: هي المخاطر الناتجة عن تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيير في أسعار الفائدة. ولذا فإن قيمة الأوراق المالية وأسهم الشركات يمكن أن تتأثر بشكل سلبي بتقلبات أسعار الفائدة.

مخاطر السيولة: هي مخاطر الاستثمار في أسهم شركات يصعب تسيلها بأسعار مناسبة في بعض الأوقات لتغطية متطلبات السيولة مما يؤدي إلى تأثر أداء الصندوق سلبا في حالة البيع. في بعض الفترات تكون السيولة متدنية مما قد يزيد من صعوبة تسيل استثمارات الصندوق. كما أن سيولة السوق المنخفضة قد تؤثر سلبا على الأسعار السوقية لاستثمارات الصندوق وقدرته على بيع بعض استثماراته لتلبية متطلباته من السيولة.

مخاطر الكوارث الطبيعية: تتمثل في البراكين، والزلازل، والأعاصير والفيضانات و أي ظاهرة طبيعية لا يمكن

السيطرة عليها وتسبب دمارا كبيرا للممتلكات والأصول، وقد تؤثر سلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية و الاستثمارية مما قد يؤدي إلى انخفاض أسعار وحدات الصندوق.

مخاطر تضارب المصالح: تنشأ هذه المخاطر في الحالات التي تؤثر على موضوعية واستقلالية قرار مدير الصندوق بسبب مصلحة شخصية قد تؤثر على قرارات مدير الصندوق في اتخاذ القرارات الاستثمارية مما قد يؤثر سلبا على أداء الصندوق.

مخاطر الاعتماد على موظفي مدير الصندوق: يعتمد أداء الصندوق بشكل كبير على قدرات ومهارات موظفي مدير الصندوق، مما يؤدي إلى تأثير أداء الصندوق بشكل كبير عند استقالة أو غياب أحدهم وعدم وجود بديل مناسب.

مخاطر الأسواق الناشئة: سوق الأسهم السعودي يعتبر من الأسواق الناشئة، والاستثمار في السوق الناشئة قد ينطوي على مخاطر مرتبطة بالإخفاق أو التأخر في تسوية صفقات السوق وتسجيل وأمانة حفظ الأوراق المالية. كما أن الاستثمار في مثل هذه الأسواق قد يحمل بين طياته مخاطر أعلى من المتوسط والمعتاد. إن القيمة السوقية للأوراق المالية المتاجر بها في الأسواق الناشئة محدودة نسبياً حيث أن الكم الأكبر من أحجام القيمة السوقية والمتاجرة متركزة في عدد محدود من الشركات. و لذلك، فإن أصول واستثمارات الصندوق في السوق الناشئة قد تواجه قدراً أكبر من تقلبات الأسعار، وسيولة أقل بشكل ملحوظ مقارنة بالاستثمار في أسواق أكثر تطوراً.

مخاطر العملة: يمكن أن يؤدي الاختلاف في سعر الصرف إلى الخسائر عند الاستثمار بعملة تختلف عن عملة الصندوق، حيث أن أسعار الصرف قد تختلف عند الاسترداد عن أسعار الصرف وقت الاشتراك في الصندوق.

مخاطر الاستثمار في الطروحات الأولية: هي مخاطر الاستثمار في شركات حديثة الإنشاء ولا تملك تاريخ تشغيلي يتيح لمدير الصندوق تقييم أداء الشركة بشكل كافي، كما أن الشركات التي تطرح أوراقها المالية قد تمثل قطاعات جديدة أو تكون في مرحلة نمو وتطوير وقد ينعكس ذلك سلباً على أداء الصندوق وأسعار الوحدات.

مخاطر تأخر الإدراج: في حال اكتتاب الصندوق في الطروحات الأولية للشركات، فإن إدراج أسهم الشركات المكتتب فيها في السوق قد يتأخر مما يؤدي إلى احتجاز المبلغ الذي تمت المشاركة به، ويحد ذلك من الفرص الاستثمارية المتاحة للصندوق الأمر الذي قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق وسعر الوحدة.

مخاطر الاقتراض: في حال اقتراض مدير الصندوق لغرض الاستثمار قد يتأخر الصندوق عن سداد المبالغ المقترضة في الوقت المحدد لأسباب خارجة عن إرادة مدير الصندوق، مما قد يترتب على هذا التأخير رسوم تأخير السداد أو أن يضطر مدير الصندوق لبيع بعض استثماراته مما قد يؤثر على أصول الصندوق والذي سينعكس سلباً على أسعار الوحدات.

مخاطر الاستثمار في صناديق أخرى: من الممكن أن تتعرض الصناديق الأخرى التي قد يستهدف الصندوق الاستثمار بها إلى مخاطر مماثلة لتلك الواردة في هذه الفقرة "المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق" مما قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق وسعر الوحدة.

مخاطر تطبيق التداول: إن عدم التزام الشركات المدرجة في السوق السعودي بنظام السوق المالية في المملكة العربية السعودية ولوائح التنفيذ بما في ذلك قواعد التسجيل والإدراج قد يؤدي إلى تعليق تداول أسهم الشركات المدرجة الأمر الذي قد يؤثر على قيمة أصول الصندوق سلباً وبالتالي سعر الوحدة.

مخاطر عمليات الاسترداد الكبيرة: هي مخاطر قيام مالكي الوحدات بعمليات استرداد كبيرة ومتتابة أحياناً مما قد يتسبب في أن يضطر مدير الصندوق إلى تسهيل أصول الصندوق بأسعار قد لا تكون الأنسب، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة أصول الصندوق وانخفاض سعر الوحدة.

المخاطر الائتمانية: هي المخاطر التي تتعلق باحتمال إخفاق الجهة أو الجهات المتعاقد معها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مع مدير الصندوق وفقاً للعقود أو الاتفاقيات بينهما. وتطبق هذه المخاطر على الصندوق في حال الاستثمار في صناديق المراجعة والتي تقوم بصفقات المراجعة مع أطراف أخرى والتي في حال إخفاقها ستؤثر سلباً على استثمارات الصندوق وسعر الوحدة.

مخاطر نتائج التخصيص: تتمثل في مخاطر تضاول فرصة الصندوق في الحصول على عدد أسهم كافي وذلك بسبب ازدياد الشركات والصناديق التي تشارك في عملية بناء سجل الأوامر ومن ثم الاكتتاب في الصندوق، كما لا يستطيع الصندوق ضمان حق المشاركة في الإصدارات الأولية أو استمرار هيئة السوق المالية على طرح الإصدارات بطريقة بناء سجل الأوامر، وذلك قد يؤدي إلى قلة إيرادات الصندوق والتي ستعكس سلباً على سعر الوحدة.

مخاطر الاستثمار في أسهم الشركات الصغيرة: الاستثمار في أسهم الشركات الصغيرة يحمل مخاطر أكثر من غيرها من الاستثمارات ومن ذلك إمكانية عدم تحقيق تلك الشركات للهدف والأرباح المتوقعة، بالإضافة إلى التذبذب العالي في أدائها وذلك بسبب محدودية الموارد البشرية والمالية أحياناً لتلك الشركات مما قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق وسعر الوحدة.

المخاطر النظامية والقانونية: يمكن أن يتعرض الصندوق إلى مخاطر بسبب التغيير في القواعد التنظيمية والقانونية، والضريبية المعمول بها أو أي إجراءات حكومية تتعلق باستثمارات الصندوق، والذي من شأنه أن يؤثر سلباً على أداء الصندوق.

مخاطر التقنية: يعتمد مدير الصندوق على استخدام التقنية في إدارة عمليات الصندوق وحفظ أصوله، إلا أن أنظمة

المعلومات لديه قد تتعرض لعمليات اختراق أو فيروسات أو تعطل جزئي أو كلي بالرغم من الاحتياطات الأمنية العالية المتوفرة لديه الأمر الذي قد يحد من إمكانية مدير الصندوق في إدارة استثمارات الصندوق بشكل فعال ومن الممكن أن يؤثر حدوث ذلك سلباً على أداء الصندوق.

مخاطر الاستثمار في حقوق الأولوية: قد يؤدي استثمار الصندوق في حقوق الأولوية أو امتلاك أسهم في شركة تطرح حقوق أولوية إلى تأثير أداء الصندوق وسعر الوحدة سلباً بانخفاض قيمة صافي أصوله، حيث أن نسبة التذبذب لتداول أسعار حقوق الأولوية يفوق نسبة الحد الأعلى والأدنى لأسعار الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية والتي تبلغ ١٠٪.

٢,١٠ يتحمل مالكو الوحدات المسؤولية عن أي خسارة مالية قد تترتب على الاستثمار في الصندوق إلا إذا كانت ناتجة عن إهمال أو تقصير من مدير الصندوق.

٣,١٠ لا يعد الاستثمار في الصندوق إيداعاً لدى أي بنك محلي يسوق أو يبيع الأوراق المالية أو تابع لصندوق الاستثمار.

١.١ الرسوم والمصاريف:

١,١١ رسوم الاشتراك

يستقطع مدير الصندوق رسوماً بحد أقصى ٢٪ من قيمة الاشتراك وتدفع عند كل عملية اشتراك في الصندوق. ويتم استثمار صافي المبلغ في الصندوق بعد اقتطاع رسوم الاشتراك.

٢,١١ رسوم الإدارة

يتقاضى المدير من الصندوق في كل يوم تعامل أتعاب إدارة سنوية تبلغ ١,٨٥٪ تحسب من صافي قيمة أصول الصندوق. سيتم التنازل أو إعادة دفع رسوم الإدارة في حال استثمار أحد الصناديق الأخرى المدارة من قبل شركة الأهلي المالية في هذا الصندوق.

٣,١١ المصاريف الأخرى

لمدير الصندوق الحق في تحميل أية مصروفات يتم إنفاقها نيابة عن الصندوق كأتعاب مراجعة الحسابات النظامية والرقابة الشرعية وحفظ الأسهم ومعالجة البيانات وأية مصروفات أخرى مسموح بها نظامياً. وليس من المتوقع أن يتجاوز إجمالي تلك المصاريف واحد بالمائة (١٪) سنوياً من متوسط صافي قيمة أصول الصندوق. بالنسبة للمصاريف الأخرى التي يمكن تحديدها مسبقاً مثل مصاريف مراجعة الحسابات، والرسوم الرقابية، ورسوم تداول وغيرها ستحمل مباشرة على الصندوق. وبالنسبة لمصاريف مجلس إدارة الصندوق فسيتم تحميلها بالتساوي حسب عدد الصناديق التي تقع تحت إشراف مجلس الإدارة والمدارة من قبل مدير الصندوق. أما المصاريف العامة الغير ثابتة وعرضة للتغيير مثل مصاريف معالجة البيانات والعمليات الخاصة بالصندوق يتم تحميلها على أساس المعايير التالية: حجم أصول كل صندوق، عدد عمليات الاشتراك والاسترداد، بالإضافة إلى عدد أيام التقويم خلال الفترة، وسيقوم مدير الصندوق بعملية مراجعة ربع سنوية (كل ثلاثة أشهر) لمصاريف معالجة البيانات والعمليات الخاصة بالصندوق.

يتم حساب جميع المصاريف الفعلية وخصمها من أصول الصندوق بعد تخصيصها كوحدة في كل يوم تقويم على أساس ٣٦٥ يوم، وللمزيد من الإيضاح يرجى قراءة الفقرة (٣٦) من هذه الشروط والأحكام، ملخص الإفصاح المالي.

١.٢ مصاريف التعامل (الوساطة)

تدفع مصاريف التعامل أو أية رسوم نظامية أخرى من قبل الصندوق مباشرة بمستويات تحددها الأنظمة المحلية أو وسيط التعامل في الأسواق التي يقوم الصندوق بالشراء أو البيع فيها. وتتفاوت تلك المبالغ استناداً على معدل تداول أصول الصندوق وحجم العمليات المنفذة.

١.٣ التصفية وتعيين مصف

لهيئة السوق المالية صلاحية تعيين مدير بديل أو مصف أو اتخاذ أي تدبير تراه مناسباً وذلك وفقاً للمادة الثانية والعشرين من لائحة صناديق الاستثمار "تعيين مصف أو مدير بديل للصندوق".

١.٤ مجلس إدارة الصندوق

١,١٤ تبدأ مدة عضوية المجلس من تاريخ موافقة مجلس هيئة السوق المالية وتمتد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويتكون مجلس إدارة الصندوق من الأعضاء التالية أسماؤهم:

١. محمد عبدالله العلي (رئيس مجلس إدارة الصندوق)

رئيس تطوير المنتجات في شركة الأهلي المالية. عمل في هيئة السوق المالية من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣ تقلد خلالها عدة مهام كان آخرها مدير وحدة مخالفات صناديق الاستثمار والطرح. قبل انضمامه إلى شركة الأهلي المالية، عمل مديراً لتطوير المنتجات في شركة جدوى للاستثمار ومدير إئتمان في مجموعة سامبا المالية. لديه أكثر من ١٢ عاما

من الخبرة في القطاع المالي. حصل على شهادة المحلل المالي المعتمد CFA، ويحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية.

٢. محمد جعفر السقاف (عضو غير مستقل)

يشغل حالياً منصب رئيس مبيعات العملاء الأفراد في شركة الأهلي المالية. انضم إلى شركة الأهلي المالية منذ تأسيس الشركة، عمل في البنك الأهلي التجاري في عدة إدارات منها إدارة الاستثمار وإدارة الفروع. لديه أكثر من ٢٣ عاماً من الخبرة في القطاع المالي. وهو حاصل على شهادة دبلوم التخطيط المالي الشخصي وإدارة الثروات من المعهد المصرفي من دلهاسي، كندا.

٣. الدكتور/ عبدالرؤوف سليمان باناجة (عضو مستقل)

نائب أول للرئيس التنفيذي لإدارة الاستثمار والتمويل لشركة الأول للخدمات المالية، حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا سانتا باربرا عام ١٩٨١م، عمل كأستاذ مساعد في جامعة الملك سعود كما عمل مستشاراً في كل من وزارة المالية ومؤسسة النقد. عمل أيضاً في الصناعة المصرفية وتبوأ وظائف عليا في ساب وبنك الخليج الدولي والبنك الأهلي التجاري.

٤. علاء الدين رياض سامي (عضو مستقل)

هو نائب رئيس والرئيس التنفيذي للاستثمار لمجموعة زاهد القابضة كما أنه عضو بمجلس إدارة كل من خدمات العجيل المالية، والبنك الدولي الوطني، والفنادق العربية الدولية، وصناعات المواصلات العربية وشركة ستالوب وشركات أخرى. يحمل درجة جامعية في الاقتصاد من جامعة القاهرة، ودرجة الماجستير في الإدارة المالية الدولية من الجامعة الأمريكية في القاهرة. بدأ حياته الوظيفية عام ١٩٧٧ مع بنك باركليز القاهرة، وفي عام ١٩٧٩ انضم إلى البنك السعودي الهولندي قبل انضمامه لمجموعة زاهد.

٢,١٤ تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس إدارة الصندوق، على سبيل المثال لا الحصر، الآتي:

١. الموافقة على جميع العقود والقرارات والتقارير الجوهرية التي يكون الصندوق طرفاً فيها.
 ٢. الإشراف، ومتى كان ذلك مناسباً، المصادقة على أي تضارب مصالح يفصح عنه مدير الصندوق وفقاً للائحة.
 ٣. الاجتماع مرتين سنوياً على الأقل مع مسؤول المطابقة والالتزام (لجنة المطابقة والالتزام) لدى مدير الصندوق ومسؤول التبليغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديه، للتأكد من التزام مدير الصندوق بجميع اللوائح والأنظمة المتبعة.
 ٤. إقرار أي توصية يرفعها المصفي في حالة تعيينه.
 ٥. التأكد من اكتمال والتزام شروط وأحكام الصندوق بلائحة صناديق الاستثمار.
 ٦. التأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة مالكي الوحدات وفقاً لشروط وأحكام الصندوق، وأحكام لائحة صناديق الاستثمار.
 ٧. العمل بأمانة ولمصلحة صندوق الاستثمار ومالكي الوحدات فيه.
 ٨. الموافقة على تعيين المحاسب القانوني بعد ترشيحه من قبل مدير الصندوق.
- هذا وسوف يتم تحميل الصندوق بمكافآت جميع أعضاء المجلس بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين. وللمزيد من الإيضاح يرجى قراءة ملخص الإفصاح المالي المرفق.

٣,١٤ جميع أعضاء مجلس الإدارة المعينون للصندوق معينون أيضاً في الصناديق التالية:

١. صندوق الأهلي الخليجي للنمو والدخل
 ٢. صندوق الأهلي العالمي للنمو والدخل
 ٣. صندوق الأهلي المرن للأسهم السعودية
 ٤. صندوق الأهلي سدكو للتطوير السكني
 ٥. صندوق الأهلي لأسهم الشركات السعودية الصغيرة والمتوسطة
 ٦. صندوق الأهلي للأسهم العالمية
 ٧. صندوق الأهلي للطروحات الأولية
 ٨. صندوق الأهلي العقاري العالمي للدخل
 ٩. صندوق الأهلي للمتاجرة بأسهم الرعاية الصحية
 ١٠. صندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم السعودية
 ١١. صندوق الأهلي لمؤشر أسهم آسيا والباسيفيك
 ١٢. صندوق الأهلي لمؤشر أسهم الأسواق الناشئة
 ١٣. صندوق الأهلي لمؤشر أسهم أمريكا الشمالية
 ١٤. صندوق الأهلي لمؤشر أسهم أوروبا
- الدكتور عبدالرؤوف باناجة هو عضو مستقل في مجلس إدارة صندوق النخبة المرن للأسهم السعودية، وصندوق الأهلي للضيافة بمكة المكرمة.

١٥. مدير الصندوق

١,١٥ إن مدير الصندوق هو شركة الأهلي المالية، وعنوان المقر الرئيسي لمدير الصندوق هو طريق الملك سعود، ص ب ٢٢٢١٦، الرياض ١١٤٩٥، المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ٩٢٠٠٠٢٣٢، فاكس: +٩٦٦ ١١٤٠٦٠٠٤٩.
عنوان الموقع الإلكتروني: www.alahlicapital.com.

٢,١٥ يجوز لمدير الصندوق والشركات الأخرى ضمن مجموعة الأهلي المالية القيام من حين لآخر بالتصرف كمدرء صناديق، أو مستشارين للصناديق، أو الصناديق الفرعية الأخرى التي تنشأ أهدافاً استثمارية مماثلة لتلك الخاصة بالصندوق. ولذلك، فمن الممكن أن يجد مدير الصندوق، في نطاق ممارسته لأعماله، أنه في موقف ينطوي على تعارضات محتملة في الواجبات أو المصالح مع واحد أو أكثر من الصناديق. وعلى أي حال، ففي تلك الحالات سوف يراعي مدير الصندوق التزاماته بالتصرف بما يحقق أقصى مصالح مالكي الوحدات المعنيين إلى أقصى درجة ممكنة عملياً، وعدم إغفال التزاماته تجاه عملائه الآخرين عند الاطلاع بأي استثمار قد ينطوي على تعارضات محتملة في المصالح. حتى كتابة هذه الشروط والأحكام، لا يوجد أي نشاط عمل أو مصلحة أخرى مهمة لأعضاء مجلس إدارة مدير الصندوق أو مدير الصندوق يُحتمل تعارضها مع مصالح الصندوق.

٣,١٥ تعد الصفقات بين مالك الوحدات والصندوق ومدير الصندوق وأي صندوق آخر يدار من قبل مدير الصندوق منظوية على احتمالية تضارب مصالح وفقاً للفقرة (د) من المادة (٥٠) من لائحة صناديق الاستثمار "القيود على المستثمر".

٤,١٥ لا يوجد حالياً أي مهام خاصة بمدير الصندوق تم تفويضها إلى طرف ثالث للقيام بها.

٥,١٥ رخص مجلس الهيئة مدير الصندوق بموجب قرارها رقم ٧-٢١٩-٢٠٠٦، المؤرخ ١٤٢٧/١٢/٣هـ، الموافق ٢٠٠٦/١٢/٢٤م، بموجب الترخيص رقم ٣٧-٠٦٠٤٦، وذلك للقيام بالتعامل، كأصيل ووكيل، والتعهد بالتغطية، وأعمال الإدارة والترتيب، وتقديم المشورة والقيام بأعمال أمين الحفظ، بخصوص الأوراق المالية.

١٦. أمين الحفظ

إن شركة الأهلي المالية هي أمين حفظ وحدات الصندوق، والأوراق المالية الخاصة بالمحفظ، وعنوانه: المملكة العربية السعودية، الرياض، طريق الملك سعود، البرج ب، ص.ب. ٢٢٢١٦ الرمز البريدي ١١٤٩٥. وحيثما كان ذلك منطبقاً، تجوز حيازة تلك الأوراق المالية من قبل واحد أو أكثر من أمناء حفظ الأوراق المالية المرخص لهم من الهيئة بعد تعيينه من مدير الصندوق.

١٧. مراجع الحسابات

٢١٥٣٤ كى بي ام جي الفوزان وشركاه، مركز زهران للأعمال - شارع الأمير سلطان ص ب ٥٥٠٧٨، جدة ٢١٥٣٤ المملكة العربية السعودية، تلفون: ٩٥٩٥ ٦٩٨ ١٢ ٩٦٦ + فاكس: ٩٤٩٤ ٦٩٨ ١٢ ٩٦٦ +
www.kpmg.com.sa

١٨. القوائم المالية

تتم مراجعة البيانات والقوائم المالية للصندوق بصفة مستقلة خلال (٩٠) يوماً تقويمياً من نهاية السنة المالية للصندوق. وسيتم فحص القوائم المالية من قبل المراجعين الخارجيين خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوماً تقويمياً من نهاية كل نصف سنة. وتتاح للمستثمرين الحاليين والمحتملين نسخة من البيانات المالية السنوية المراجعة، بالإضافة إلى القوائم المالية النصف سنوية المفحوصة من قبل المراجعين الخارجيين بناء على طلب يقدم إلى مدير الصندوق أو من خلال زيارة موقع شركة السوق المالية السعودية "تداول"، مجاناً.

١٩. خصائص الوحدات

سيكون هناك نوع واحد من الوحدات في الصندوق متساوية جميعاً في الحقوق والواجبات.

٢٠. معلومات أخرى

١,٢٠ سرية معلومات الصندوق
تدار أعمال الصندوق واستثمارات المشاركين فيه بأقصى درجات السرية في جميع الأوقات، ولا ينبغي تفسير ذلك بأنه يحد من إطلاع السلطة التنظيمية للصندوق (هيئة السوق المالية) على سجلات الصندوق لأغراض الإشراف النظامي.

٢,٢٠ وفاة مالك الوحدات

إن موافقة المستثمر على هذه الشروط والأحكام لن تنتهي بشكل تلقائي في حال وفاته أو عجزه، حيث تكون هذه الشروط والأحكام ملزمة لورثته ولمديري تركته و لمنفذي وصيته ولممثليه الشخصيين وأمنائه وخلفائه في حال كان المستثمر فرداً. أما إذا كان المستثمر شخصية قانونية، فإن هذه الإتفاقية لن تنتهي في حال حدوث شيء مما سبق لأي شريك أو مساهم فيها. وعليه فإن لمدير الصندوق الحق في تعليق أي معاملات تتعلق بهذه الشروط والأحكام لحين تسلم

مدير الصندوق لأمر صادر عن محكمة أو وكالة أو غير ذلك من البيانات الكافية له لإثبات صلاحية من سبق ذكرهم قبل السماح لهم بالتصرف في تلك المعاملات.

٢١. صناديق الاستثمار المطابقة للشريعة الإسلامية

١,٢١ يتقيد الصندوق بمعايير الشريعة الإسلامية، وتم تعيين هيئة شرعية تتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم :

١. الشيخ/ عبدالله بن سليمان المنيع (رئيساً للهيئة)
عضو مجلس هيئة كبار العلماء و رئيس محكمة التمييز في مكة المكرمة سابقاً، يحمل درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢. الشيخ الدكتور/ عبدالله بن عبد العزيز المصلح (عضواً بالهيئة)
عميد كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع أبها سابقاً، وأمين عام الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية، نال درجة الدكتوراه من كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣. الشيخ الدكتور/ محمد علي القرني (عضواً بالهيئة)
أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة سابقاً ومن أشهر العلماء في العالم في الاقتصاد الإسلامي، يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا.

٢,٢١ سيتم تحميل الصندوق بالأتعاب المالية الخاصة بخدمات الهيئة الشرعية.

٣,٢١ للاطلاع على الضوابط الشرعية التي استخدمها أعضاء الهيئة الشرعية في إصدار الفتوى التي تجيز الاستثمار في الصندوق يرجى قراءة ملحق المعايير الشرعية.

٢٢. صناديق الاستثمار العالمية

لا تنطبق هذه الفقرة على الصندوق .

٢٣. الطرح الأولي

لا يوجد حد أدنى لحجم أصول الصندوق لبدء الاستثمار.

٢٤. استثمار مدير الصندوق في الصندوق

يمكن لمدير الصندوق، وفقاً لتقديره الخاص المشاركة في الصندوق كمتثمر، ويحتفظ المدير بحقه في تخفيض مشاركته كلياً أو جزئياً متى ما رأى ذلك مناسباً. وسيتم الإفصاح عن إجمالي قيمة هذه الاستثمارات إن وجدت في نهاية كل سنة مالية.

٢٥. إجراءات الاشتراك والاسترداد

١,٢٥ أيام بيع واسترداد وحدات الصندوق:

يتم قبول وتنفيذ طلبات الاشتراك والاسترداد في الصندوق في كل يوم تعامل.

٢,٢٥ الموعد النهائي لتقديم طلبات الاشتراك والاسترداد في الصندوق:

تقديم طلبات الاشتراك: كل الاشتراكات التي تتم بالريال السعودي يجب أن تدفع قبل أو عند الساعة العاشرة صباحاً في يوم التعامل لكي تبدأ المشاركة في الصندوق في نفس يوم التعامل الذي تم الاشتراك فيه، أما الطلبات التي يتم تقديمها بعد الساعة العاشرة صباحاً أو إذا صادف يوم الاشتراك المستهدف عطلة رسمية للبنوك أو للأشخاص المرخص لهم في المملكة العربية السعودية، فسوف يتم تنفيذ طلبات الاشتراك في يوم التعامل التالي. يحتفظ مدير الصندوق بالحق في أي تمديد وقت الاشتراك إلى بعد الساعة العاشرة صباحاً في يوم التعامل. تقديم طلبات الاسترداد: يجوز الاسترداد في أي يوم تعامل بشرط استلام إشعار خطي بالاسترداد أو توقيع النموذج الخاص بالاسترداد عن طريق الفروع قبل أو عند الساعة العاشرة صباحاً في يوم التعامل، أما الطلبات التي يتم تقديمها بعد الساعة العاشرة صباحاً أو إذا صادف يوم الاسترداد المستهدف عطلة رسمية للبنوك أو للأشخاص المرخص لهم في المملكة العربية السعودية، فسوف يتم تنفيذ طلبات الاسترداد في يوم التعامل التالي. يحتفظ مدير الصندوق بالحق في تمديد وقت الاسترداد إلى بعد الساعة العاشرة صباحاً في يوم التعامل.

٣,٢٥ إجراءات الاشتراك والاسترداد والتحويل:

إجراءات الاشتراك: عند الاشتراك في الصندوق يوقع العميل على نموذج الاشتراك والشروط والأحكام عن طريق الفروع، كما يمكنه إجراء ذلك من خلال القنوات البديلة عن طريق الموقع الإلكتروني أو الهاتف المعتمد من مدير الصندوق، ويتم خصم مبلغ الاشتراك من حساب العميل. ويجب على المستثمر الفرد إبراز إثبات شخصية غير منتهي الصلاحية مثل بطاقة الهوية الوطنية (للسعوديين) أو الإقامة (للمقيمين)، ويجب أن يقدم المستثمر ذو الشخصية الاعتبارية (الشركات والمؤسسات) خطاباً مختوماً من الشركة بالإضافة إلى نسخة من السجل التجاري للشركة بالإضافة إلى أي مستندات أخرى حسب نوع الشركة أو المؤسسة. ويحتفظ مدير الصندوق بالحق في اعتماد الاشتراك بمجرد استلام الاستثمارات فقط.

إجراءات الاسترداد: يمكن أن يقدم مالك الوحدات طلباً لاسترداد قيمة الوحدات كلياً أو جزئياً في أي وقت وذلك بتسليم إشعار خطي أو بتعبئة وتسليم نموذج الاسترداد الذي يمكن الحصول عليه من الفروع أو من خلال القنوات البديلة (الانترنت والهاتف). يجب أن يقوم المستثمر بإبراز بطاقة الهوية الوطنية أو الإقامة غير منتهية الصلاحية وذلك في حال رغبته بالاسترداد عن طريق الفروع. كما على مالك الوحدات تحديد ما إذا كان يرغب في استرداد قيمة وحداته كلياً أو جزئياً. وفي حال تقديم مالك الوحدات طلب استرداد جزئي من الصندوق، ثم حدث انخفاض لقيمة كامل وحداته إلى أقل من مبلغ الاسترداد الجزئي المطلوب فإن من حق مدير الصندوق رفض عملية الاسترداد المطلوب تنفيذها في يوم التقويم المستهدف، بدون أي مسؤولية على مدير الصندوق، وبالتالي على المستثمر تقديم طلب استرداد جديد ليتم تنفيذه في يوم التقويم اللاحق.

إجراءات التحويل: تعتبر عملية التحويل بين صندوقين من صناديق شركة الأهلي المالية بمثابة عملية واحدة تتركب من جزئين منفصلين: استرداد واشتراك. وعلى هذا الأساس، يتم تنفيذ عملية الاسترداد طبقاً لبرنامج "تقديم طلبات الاسترداد" أعلاه، ثم تتم عملية الاشتراك طبقاً لبرنامج "تقديم طلبات الاشتراك" الخاص بالصندوق الآخر. وعند طلب التحويل، يجب على المستثمر تعبئة نموذج التحويل وتقديمه إلى ممثل خدمات العملاء بالفرع مصحوباً بهويته الشخصية غير منتهية الصلاحية أو من خلال القنوات البديلة.

٤,٢٥ تتاح مبالغ الاسترداد لمالك الوحدات قبل موعد إقفال العمل في اليوم الخامس التالي، بحد أقصى، لنقطة التقويم التي حدد عندها سعر الاسترداد.

٥,٢٥ يجب ألا تقل قيمة المبلغ المراد استرداده عن ٢٠٠٠ ريال، كما يجب على مالك الوحدات في جميع الأوقات الاحتفاظ بوحدات لا تقل قيمتها عن ٢٠٠٠ ريال. باستثناء استرداد وامتلاك الوحدات عن طريق برامج الاشتراك المنتظم.

٦,٢٥ رفض الطلبات: لمدير الصندوق الحق المطلق في رفض أي طلب اشتراك ويشمل ذلك الحالات التي تؤدي إلى خرق أنظمة ولوائح هيئة السوق المالية و/أو الأنظمة السارية على الصندوق بما في ذلك شروط وأحكام الصندوق. وعلى المستثمر أن يدرك أنه في حالة حدوث صعوبات في الأسواق المالية تجعل من المتعسر أو المستحيل استرداد أو تقويم وحدات الصندوق فإن أيام الاشتراك والاسترداد قد تتغير مؤقتاً حسبما يراه مدير الصندوق مناسباً بعد موافقة مجلس هيئة السوق المالية. وفي حالة تجاوز إجمالي الاسترداد من الصندوق ١٠٪ أو أكثر من إجمالي قيمة أصول الصندوق، فإنه يحق لمدير الصندوق تأجيل الاسترداد إلى يوم التقويم التالي وسيتم التعامل مع طلبات الاسترداد المؤجلة بالنسبة والتناسب.

٢٦. تقويم أصول صندوق الاستثمار

١,٢٦ يتم احتساب إجمالي قيمة أصول الصندوق بناء على أسعار إغلاق الأسهم التي يملكها الصندوق في يوم التقويم مضافاً إليها الأرباح المستحقة، وفي حالة الاستثمار في صناديق استثمارية فسيتم احتساب آخر سعر وحدة معلن من قبل الصندوق. وسيتم تقويم الأسهم التي تمت المشاركة بها في الطروحات الأولية في الفترة ما بين الاكتتاب وتداول الورقة المالية بناء على سعر الاكتتاب.

٢,٢٦ يتم تقويم قيمة أصول الصندوق كما في تمام الساعة الخامسة مساءً في يوم التعامل، ويتم الإعلان عن سعر الوحدة بنهاية اليوم التالي ليوم التقويم.

٣,٢٦ يتم احتساب سعر الوحدة بحساب إجمالي قيمة أصول الصندوق المذكورة في الفقرة (١,٢٦) شاملاً الأرباح المستحقة وأي أرباح مستحقة تحت التحصيل والأرباح الموزعة التي سيعاد استثمارها في الصندوق، ناقصاً أعاب إدارة الصندوق بعد خصم جميع المصاريف والالتزامات الثابتة وأية مصروفات مستحقة، ثم قسمة الناتج على إجمالي عدد الوحدات القائمة في ذلك الوقت. وفي الحالات الاستثنائية أو الطارئة التي يقرر فيها مدير الصندوق بشكل معقول عدم إمكانية تقويم جزء كبير من أصول الصندوق بشكل يمكن التعويل عليه (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الظروف التي يقل فيها سوق الأسهم السعودي في وقت التقويم) يجوز تأخير تقويم أصول الصندوق لمدة لا تتجاوز يومين من الموعد النهائي لتقديم التعليمات الخاصة بعمليات الشراء والاسترداد على أن تتم مراجعة هذا الإجراء المؤقت لاحقاً من قبل مدير الصندوق.

تُحسب صافي قيمة أصول الصندوق كالتالي:

(١) يتم حساب جميع المصاريف والرسوم الثابتة والمصاريف التشغيلية على أساس يومي من إجمالي حجم الأصول ويتم خصمها في يوم التقويم.

(٢) تحسب وتخصم رسوم الإدارة من ناتج الخطوة السابقة ويكون الناتج هو صافي قيمة أصول الصندوق. ويمكن تلخيص الخطوتين السابقتين في المعادلة التالية:

صافي قيمة أصول الصندوق = (إجمالي حجم الأصول - الرسوم الثابتة والمصاريف التشغيلية الفعلية) - (مصاريف الإدارة).

٢٧. رسوم الاسترداد المبكر
لا يوجد رسوم استرداد مبكر

٢٨. إنهاء الصندوق

يحتفظ مدير الصندوق بحقه في إنهاء الصندوق بناء على المادة (١٧) من لائحة صناديق الاستثمار "إنهاء صندوق الاستثمار"، دون تحمل غرامة تجاه أي طرف معني، وذلك بتقديم إخطار كتابي للمستثمرين، لا تقل مدته عن ستين (٦٠) يوماً تقويمياً، بعد الحصول على موافقة كتابية من الهيئة على ذلك. وفي تلك الحالة، تتم تصفية الصندوق، وتوزع صافي العائدات على المستثمرين، كل منهم بنسبة ما يملكه من وحدات.

٢٩. رفع التقارير لمالكي الوحدات

يرسل مدير الصندوق إشعار تأكيد إلى المستثمر كلما كان هناك اشتراك أو استرداد للوحدات. ويتم إصدار كشف حساب يبين موقف مالك الوحدات بما لا يزيد عن ثلاثة أشهر كحد أعلى. يتضمن الكشف صافي قيمة أصول وحدات الصندوق، وعدد وحدات الصندوق التي يملكها مالك الوحدات وصافي قيمتها، وسجل بصفقات كل مالك وحدات على حدة. وترسل الكشوفات والإشعارات على العنوان البريدي أو البريد الإلكتروني للمستثمر كما هو موضح في السجلات لدى مدير الصندوق، إلا إذا تم إشعار الشركة كتابياً بأي تغيير في العنوان. ويجب إخطار مدير الصندوق بأي أخطاء خلال ستين يوماً (٦٠) يوماً تقويمياً من تاريخ إصدار تلك الكشوفات والإشعارات. وبعد ذلك تعتبر الكشوفات والإشعارات الصادرة عن مدير الصندوق نهائية وحاسمة ولا يكون مدير الصندوق مسؤولاً تجاه المستثمر فيما يتعلق بأي اختلاف. كما لن يكون مدير الصندوق مسؤولاً عن أية نتائج تنشأ عن احتفاظه بالكشوفات والإشعارات بناء على تعليمات المستثمر.

٣٠. تضارب المصالح

سيقوم مدير الصندوق بتقديم الإجراءات التي ستتبع لمعالجة تضارب المصالح مجاناً عند طلبها.

٣١. سياسات حقوق التصويت

بعد التشاور مع مسؤول المطابقة والالتزام، يوافق مجلس إدارة الصندوق على السياسات العامة المتعلقة بممارسة حقوق التصويت الممنوحة للصندوق بموجب الأوراق المالية التي تشكل جزءاً من أصوله. ويقرر مدير الصندوق طبقاً لتقديره ممارسة أو عدم ممارسة أي حقوق تصويت بعد التشاور مع مسؤول المطابقة والالتزام أو حسب ما تنص عليه سياسات وإجراءات التصويت التي تم اعتمادها من أعضاء مجلس إدارة الصندوق.

٣٢. تعديل شروط وأحكام الصندوق

تبقى هذه الشروط والأحكام سارية المفعول إلى أن يجري عليها مدير الصندوق تعديلاً جوهرياً، ويخضع ذلك لموافقة هيئة السوق المالية، ويتم إشعار المستثمرين خطياً بذلك قبل ٦٠ يوماً تقويمياً.

٣٣. إجراءات الشكاوي

إذا كان لدى مالك الوحدات أي شكوى متعلقة بالصندوق ينبغي عليه إرسالها إلى شركة الأهلي المالية، من خلال موقع مدير الصندوق على شبكة الإنترنت: www.alahlicapital.com أو عن طريق الاتصال الهاتفي على هاتف رقم (٩٢٠٠٠٠٢٣٢). كما يقدم مدير الصندوق نسخة من سياسات وإجراءات مدير الصندوق لمعالجة شكاوي العملاء عند طلبها خطياً من مدير الصندوق دون أي مقابل. وفي حال لم يتم تسوية الشكوى من قبل مدير الصندوق، يحق للمشتري إيداع شكواه لدى هيئة السوق المالية - إدارة شكاوي المستثمرين، كما يحق للمشتري إيداع الشكوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بعد مضي مدة (٩٠) يوم تقويمي من تاريخ إيداع الشكوى لدى الهيئة، إلا إذا أخطرت الهيئة مقدم الشكوى بجواز إيداعها لدى اللجنة قبل انقضاء المدة.

٣٤. النظام المطبق

تخضع هذه الشروط والأحكام لأنظمة المملكة العربية السعودية السارية المفعول. وإذا كان مالك الوحدات خاضعاً لقوانين سلطة غير المملكة العربية السعودية فإنه يتعين عليه أن يخضع لتلك القوانين دون أن يكون هناك أي التزام على الصندوق أو لمدير الصندوق.

٣٥. الالتزام بلائحة صناديق الاستثمار

تخضع الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق ووثائق الصندوق الأخرى لأحكام لائحة صناديق الاستثمار الصادرة من مجلس هيئة السوق المالية كما تحتوي على الإفصاح الكامل والصحيح لجميع الحقائق الجوهرية للصندوق.

٣٦. ملخص الإفصاح المالي والأداء السابق

١،٣٦ ملخص الإفصاح المالي للفترة المالية المنهية ديسمبر ٢٠١٦م:

جدول (١) ملخص للمصاريف والرسوم السنوية الفعلية الخاصة بالصندوق للفترة المالية المنتهية في ديسمبر ٢٠١٦م

نوع الرسوم / المصاريف	المبلغ بالآلاف الريال
رسوم الاشتراك	٢٪
أتعاب إدارة الصندوق السنوية ١,٨٥٪ (من صافي قيمة أصول الصندوق)	٣,٨٨٩
مصاريف التعامل ٠,٢٩٪ (حسب حجم التداول تدفع مباشرة من الصندوق)	٦٣٠
رسوم الحفظ*	٩٥
تكاليف مكافآت جميع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين سنوياً*	١٧
تكاليف مراجعة الحسابات النظامية*	٢٤
مصاريف التمويل*	٠
تكاليف الرقابة الشرعية*	٢٦
رسوم رقابية لهيئة السوق المالية*	٧,٥
مصاريف معالجة البيانات والعمليات الخاصة بالصندوق وتشمل رسوم نشر التقارير الدورية للصندوق في موقع تداول*	٢٤٣

* لن تزيد المصاريف الأخرى مجتمعة عن ١٪ سنوياً من متوسط قيمة أصول الصندوق، وقد بلغت المصاريف الأخرى الفعلية ٠,١٩٪ من متوسط قيمة أصول الصندوق. هذا ويقوم مدير الصندوق بمراجعة المصاريف التي تم تحميلها على الصندوق بشكل ربع سنوي (كل ثلاث أشهر).

يحتفظ مدير الصندوق بالحق في التنازل أو إعادة دفع رسوم الإدارة في حال استثمار أي صندوق مدار من شركة الأهلي المالية في هذا الصندوق.

٢,٣٦ مثال على نصيب المستثمر من المصاريف الخاصة بالصندوق

الجدول التالي يوضح استثماراً افتراضياً لمالك الوحدات بافتراض أن قيمة استثمار مالك الوحدات ١٠,٠٠٠٠ ريال:

جدول (٢) استثمار افتراضي لمالك الوحدات وحصته من المصاريف السنوية بالريال

المبلغ	الوصف
١٠,٠٠٠	استثمار مالك الوحدات الافتراضي
٢٩	مصاريف التعامل (٠,٢٩٪)
١٩	المصاريف الأخرى (٠,١٩٪)
١٨٤	رسوم الإدارة (١,٨٥٪)
٩,٧٧٧	صافي قيمة وحدات المستثمر

٣,٣٦ أساس احتساب الرسوم وطريقة تحصيلها ووقت دفعها:

رسوم الإدارة: يتقاضى المدير من الصندوق في كل يوم تعامل أتعاب إدارة تحسب على أساس سنوي تبلغ ١,٨٥٪ تحسب من صافي قيمة أصول الصندوق.

المصاريف الأخرى: المصاريف الأخرى التي يمكن تحديدها مسبقاً مثل مصاريف مراجعة الحسابات، والرسوم الرقابية وغيرها ستحمل مباشرة على الصندوق بقيمتها الفعلية. ويتم تحميل مصاريف مجلس إدارة الصندوق على جميع الصناديق بالتساوي التي تقع تحت إشراف نفس المجلس والمدارة من قبل مدير الصندوق. أما المصاريف العامة الغير ثابتة وعرضة للتغيير مثل مصاريف معالجة البيانات والعمليات الخاصة بالصندوق يتم تحميلها على أساس حجم أصول كل صندوق.

يتم حساب جميع المصاريف الفعلية وخصمها من أصول الصندوق في كل يوم تقويم على أساس ٣٦٥ يوماً حسب المعادلة التالية:

$$\text{أتعاب إدارة الصندوق} = (\text{أصول الصندوق} - \text{المصاريف الأخرى}) * (1,85\%) * (\text{عدد الأيام بين يوم التقويم الحالي ويوم التقويم السابق} \div 365)$$

فإذا افترضنا المعطيات التالية:

- أصول الصندوق = ١٠٠,٥٠٠ ريال
- إجمالي المصاريف الأخرى والمطلوبات من الصندوق = ٥٠٠ ريال
- صافي قيمة أصول الصندوق = ١٠٠,٠٠٠ ريال
- أتعاب الإدارة السنوية = ١,٨٥٪
- يوم التقويم: الأربعاء
- رسوم الإدارة = ١٠٠,٥٠٠ * ١,٨٥٪ * (١ ÷ ٣٦٥) = ٥ ريال

٤,٣٦ الأداء السنوي السابق

الجدول التالي يقارن بين الأداء السنوي للصندوق والمؤشر الإرشادي لكل سنة من السنوات العشر الماضية إلى نهاية ديسمبر ٢٠١٦

الوصف	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الصندوق %	٥٨,٥٧	-٤٩,٠٠	٢٥,٠٢	١٠,٨١	-٠,٤٦	٩,٦٦	٢٨,٨١	١,٨٥	-١٢,٧٦	٣,١١
المؤشر الارشادي %	٤٧,١٢	-٥٧,٩٧	٢٢,٨٥	١٦,٣٣	-٢,٨٣	١٠,٢٧	٢٧,٧٢	-٢,٥١	-١٤,٧٣	١١,٠١

٥,٣٦ الأداء السابق للفترة الآتية: سنة، وثلاث، وخمس، وعشر سنوات حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٦

الوصف	سنة	٣ سنوات	٥ سنوات	١٠ سنوات
الصندوق %	٣,١١	٢,٨٨-	٥,٢٩	٣,٧٤
المؤشر الارشادي %	١١,٠١	٢,٦٤-	٥,٣٨	١,١١

لا يعتبر الأداء السابق لصندوق الاستثمار أو أداء المؤشر مؤشراً لأداء الصندوق في المستقبل، ولا يضمن الصندوق لمالكي الوحدات أن أداء الصندوق أو أداءه مقارنة بالمؤشر سينتكرر أو يكون مماثلاً للأداء السابق.

ملحق المعايير الشرعية

على جميع الاستثمارات واستراتيجيات الاستثمار المطبقة من قبل مدير الصندوق أن تكون معتمدة من الهيئة الشرعية.

طبيعة النشاط والصناعة

رأت الهيئة الشرعية عدم جواز بيع و شراء أسهم الشركات المساهمة ذات الأغراض التالية:

- ممارسة الأنشطة المالية التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل المصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة أو الأدوات المالية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية و(شركات التأمين باستثناء ما توافق عليه اللجنة).
- إنتاج وتوزيع الخمر أو الدخان وما في حكمهما.
- إنتاج وتوزيع لحم الخنزير و مشتقاته.
- إنتاج وتوزيع اللحوم غير المذكرة.
- إدارة صالات القمار وإنتاج أدواته .
- إنتاج و نشر أفلام الخلاعة و كتب المجون و المجلات و القنوات الفضائية الماجنة ودور السينما.
- المطاعم و الفنادق وأماكن اللهو التي تقدم خدمات محرمة كبيع الخمر أو غيره.

المؤشرات المالية

لا يجوز الإستثمار في أسهم شركات

- يزيد فيها مجموع الديون (على الغير) عن (٤٩ ٪) من القيمة السوقية لأسهم الشركة .
 - يزيد مجموع النقد و الودائع فيها عن (٣٣ ٪) من القيمة السوقية لأسهم الشركة .
 - تكون القروض الربوية وفقاً لميزانيتها أكثر من(٣٣ ٪) من القيمة السوقية لأسهم الشركة .
 - يزيد فيها الدخل غير المشروع من مختلف المصادر عن(٥ ٪) من الدخل الكلي للشركة سواءً كانت هذه المصادر من فوائد ربوية أم من مصادر اخرى غير مباحة.
- سوف يقوم مدير الصندوق بتزويد المستثمرين في الصندوق بألية حساب القيمة السوقية لأسهم الشركات والدخل غير المشروع عند الطلب وبدون أي رسوم.

التطهير

يجب على مدير الصندوق تحديد الدخل غير المشروع وايداعه في حساب خاص لصفه في الأعمال الخيرية. ويتم التطهير كل ربع سنة وفق الضوابط المعتمدة من قبل الهيئة الشرعية .

أدوات وطرق الاستثمار

لا يجوز بيع وشراء الأسهم بأي أداة من الأدوات الاستثمارية التالية:

- عقود المستقبلات.
- العقود الآجلة.
- الأسهم الممتازة.
- عقود الخيارات.
- عقود المناقلة swap.
- البيع على المكشوف.
- أدوات أخرى تتعلق بدفع أو استلام الفوائد.

يجوز للصندوق الاستثمار في الصكوك و عمليات المرابحة والشهادات المالية وصناديق الاستثمار التي تستثمر وفقاً للضوابط الشرعية.

المراجعة الدورية

يتم دراسة توافق الشركات المساهمة مع الضوابط الشرعية كل ربع سنة, وفي حال عدم موافقة إحدى الشركات المملوكة في الصندوق للضوابط الشرعية فسيتم بيعها في مدة لا تتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ الدراسة.

تمت الموافقة على طرح الصندوق من قبل مجلس هيئة السوق المالية، وهذه الموافقة لا تعني حماية المستثمر من الخسارة. وإذا كان لدى المستثمر أي شك في مدى ملائمة هذا الاستثمار له فإنه يجب عليه استشارة خبير مالي مستقل. كما يعتبر اشتراك المستثمر في الصندوق من مسؤوليته الشخصية والتامة.

هذا الاستثمار ليس وديعة بنكية كما إن قيمة الاستثمارات في الصندوق يمكن أن تنخفض أو ترتفع ومن غير المؤكد أن يحقق المستثمرون أرباحاً فالمستثمرون يمكن أن يخسروا أموالاً ويحققوا بعض الخسائر وقد لا يتمكن المستثمرون من استعادة مبلغ استثماراتهم بالكامل ويجب على الأشخاص القيام بالاستثمار في الصندوق فقط إذا كانوا قادرين على تحمل الخسارة والتي قد تكون كبيرة أحياناً. لقد قمت / قمنا بقراءة الشروط والأحكام والملاحق الخاصة بصندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم الخليجية وفهم ما جاء بها والموافقة عليها، وتم الحصول على نسخة منها والتوقيع عليها.

الاسم الكامل:

الجنسية:

رقم الهوية (بطاقة الهوية الوطنية، الإقامة، جواز السفر):

التوقيع:

التاريخ:

رقم حساب الاستثمار:

يتم توقيع نسختين من هذا العقد إحداهما للمستثمر والأخرى للحفاظ مع شركة الأهلي المالية.

الرئيس التنفيذي

رئيس إدارة الالتزام

سارة بنت جماز السحيمي

علي بن فهد المرزوقي